



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية



المجلس القومي لحقوق الإنسان



اللجنة الوطنية التنسيقية
لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين فى المجتمع المصرى

ملخص تنفيذى أولى

الإشراف العام

أ.د. نسرین البغدادى

الإشراف التنفيذى

أ.د. سمیحة نصر

القاهرة

٢٠١٦

فريق البحث

مشرفا عاما	أ.د. نسرین إبراهيم البغدادی
مشرفا تنفيذيا	أ.د. سمیحة نصر دويدار
عضوا	أ.د. محمود بسطامی شعبان
عضوا	د. شحاتة محمد زیان
عضوا	د. عبیر أحمد صالح
عضوا	د. إكرام فتحی إلیاس
سكرتیرا فنیا	أ.عبده صابر العشری
سكرتیرا إداریا	أ.أسماء مجدی عبدالظاهر

مقدمة

شغلت الهجرة غير الشرعية اهتمامات الكثير من دول العالم والمنظمات الدولية، لما لها من آثار وانعكاسات على الهيكل الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لأى مجتمع وعلى التركيبة السكانية باعتبارها من المشكلات المستحدثة ذات التداعيات الأمنية.

وتعانى مصر منذ فترة ليست بالقصيرة من مشكلة الهجرة غير الشرعية وأصبحت ظاهرة بحكم تكرارها واستمرارها رغم الجهود الأمنية التى تبذل فى سبيل القضاء عليها وخاصة هجرة الشباب، ولكن فى الآونة الأخيرة فرضت الأطفال بظلالها على الهجرة غير الشرعية وبدأت تنتشر على مستوى المحافظات المصدرة للهجرة غير الشرعية وربما يرجع ذلك التدفق إلى معرفتهم عن الدول الأوروبية أنها لا ترحل الأطفال.

وتتولى التصدى لمكافحة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين فى المجتمع المصرى اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية التى تم إنشاؤها بقرار من رئيس الوزراء فى مارس ٢٠١٤، وباعتبار أن مكافحة تبدأ بالوقاية، وأن الوقاية تعتمد على جمع المعلومات وإجراء البحوث العلمية حول وضعيات الهجرة والأبعاد المختلفة بأنماطها وتوزيعاتها والأعراف والتقاليد التى تفرزها. وبناء على ذلك كان قرار اللجنة بالتعاون مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لإعداد دراسة متكاملة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين فى المجتمع المصرى، خاصة فى ظل المستجدات الراهنة والتحديات التى تمر بها المنطقة؛ بما يسهم فى رسم صورة متكاملة تنطلق من الدمج بين النهج التنموى والنهج الحقوقى خاصة مع بروز الأطفال كضحايا لتلك الجريمة.

وقد تصدرت دراستنا لهذه الظاهرة رسداً وتحليلاً للوقوف على جوانبها المختلفة والتعرف على الأسباب الفاعلة فيها والآثار المترتبة عليها وخبرة السفر وتقييم هؤلاء الأطفال لهذه الخبرة ودور الجهات المختلفة لمواجهة هذه الظاهرة، وذلك من أجل تحقيق فهم شامل يمكن المسؤولين عن صناعة القرار من التوصل إلى حلول نهائية للمشكلة.

أولاً: أهداف الدراسة

وفى هذا الإطار سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١- التعرف على أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين فى مصر.
- ٢- رصد الواقع الاقتصادى والاجتماعى والخدمى للقرى التى تنتشر فيها الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين للتعرف على عوامل الخطورة الكامنة فى البيئة الحاضنة لهذا السلوك.
- ٣- رصد أسباب الإقدام على الهجرة غير الشرعية للأطفال.

٤- استجلاء الحلول وآفاق المستقبل من خلال آراء الأطراف المختلفة ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على تعريف إجرائى للهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

ثانياً: مجتمع الدراسة

تم تحديد عينة الدراسة من الأطفال الذى سبق لهم الهجرة غير الشرعية من الفئة العمرية ٩ سنوات إلى أقل من ١٨ سنة وقد تم إجراء الدراسة الميدانية بمشاركة فريق بحثى ذى خبرة سابقة فى بحوث المركز، وقد تم اختيار عشرة محافظات لإجراء هذه الدراسة تغطى الوجهين البحرى والقبلى بجمهورية مصر العربية وهى المحافظات الأكثر تصديراً للهجرة غير الشرعية وهى:

أ- الوجه البحرى:

- ١- محافظة الشرقية.
- ٢- محافظة الدقهلية.
- ٣- محافظة القليوبية.
- ٤- محافظة المنوفية.
- ٥- محافظة الغربية.
- ٦- محافظة البحيرة.
- ٧- محافظة كفر الشيخ.

ب- الوجه القبلى:

- ٨- محافظة الفيوم.
- ٩- محافظة أسيوط.
- ١٠- محافظة الأقصر.

وبعد الانتهاء من تحديد المحافظات سعت هيئة البحث إلى تحديد القرى الأكثر تصديراً للهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين وقد يرجع إلى أنها المحافظات نفسها التى تم سحب عينة الشباب منها إلى انتشار ثقافة الهجرة من جانب وإلى وجود معارف أصدقاء وأقارب تساعد هؤلاء الأطفال على الهجرة وهذه القرى هى على النحو التالى:

محافظة الشرقية ميت (جابر- ميت سهيل)، محافظة الدقهلية (نبروه- بساط كريم- الدين ميت الكرماء)، محافظة القليوبية (كفر الجمال)، محافظة المنوفية (زنارة)، محافظة الغربية (كفر كلاباب- ديلشان- بنا أبو صير)، محافظة البحيرة (كوم زمران العيون)، محافظة كفر

الشيخ (برج مغيزل - البرلس - الجزيرة الخضراء)، محافظة الفيوم (تطون)، محافظة أسيوط (أبنوب)، محافظة الأقصر (الضبية).

ثالثاً: الجدول الزمني للدراسة

تم الإعداد للدراسة منذ بدايتها حيث تم تحديد العينة والنطاق الجغرافي للعمل الميداني وتم إعداد أدوات الدراسة وهي على النحو التالي:

- الاستبيان.
- دليل المقابلة.
- الاختبارات النفسية.

وقد تم بعد تحديد الأدوات/ الاختيار المبدئي بمحافظة الفيوم إجراء التجربة الاستطلاعية لاختيار الأدوات بالإضافة إلى تجارب الثبات والصدق. وتم بعد ذلك تدريب مشرفي وباحثي الميدان تدريباً مكثفاً لمدة أسبوع وقد تم إعداد دليل إرشادي للباحثين الميدانيين. قام الباحثون الميدانيون بالعمل الميداني وجمع البيانات من المحافظات العشر الأكثر تصديراً للهجرة غير الشرعية خلال الفترة من ٢٠١٥/٦/١ حتى ٢٠١٥/٨/٢٥ وبعد الانتهاء من العمل الميداني قام فريق الإحصاء بالمركز بالمراجعة المكتبية وإدخال البيانات على الحاسب الآلي ومراجعتها تم إعداد البيانات لمرحلة التحليل الإحصائي.

رابعاً: نتائج الدراسة

١ - الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للأطفال المهاجرين هجرة غير شرعية

يتضح من خلال الدراسة الميدانية أن أبرز خصائص عينة الأطفال الذين خاضوا تجربة الهجرة غير الشرعية هي:

- هجرة الأطفال غير الشرعية هي ظاهرة ذكورية في مصر حتى الآن.
- الغالبية العظمى من الأطفال المهاجر ينتمون إلى الفئة العمرية من ١٦ سنة حتى ١٧ سنة والفئة العمرية من ٩-١٥ سنة أقل من الفئة السابقة.
- فرضت الفئة العمرية لعينة الدراسة (٩ إلى أقل من ١٨ سنة) ظلها على الحالة الاجتماعية؛ فشكلت فئة من لم يسبق لهم الزواج الغالبية العظمى من عينة الدراسة، ويلاحظ وجود نسبة من المتزوجين وذلك قبل السن القانونية.
- ارتفاع معدل التسرب من التعليم بين أطفال العينة ويرجع إلى الأسباب الاقتصادية ويعد (التسرب - الأسباب الاقتصادية) من العوامل المشجعة على خوض تجربة الهجرة غير الشرعية.

- ضعف المستوى التعليمى للوالدين.
- المهن السائدة لآباء أطفال العينة هي فى الأعمال الزراعية، والأعمال الحرفية، بينما معظم أمهات أطفال العينة لا يعملن.
- فيما يتعلق بالأوضاع والروابط الأسرية فيعيش أكثر من ثلاثة أرباع الأطفال الذى شملتهم العينة فى أسرهم المكونة من الأب والأم والأخوات، وقد عانى خمس العينة من سوء معاملة الأهل مما أدى إلى نفورهم وسعيهم للهجرة.
- بالنسبة للظروف المعيشية للمهاجرين قبل الهجرة، فالغالبية العظمى من المهاجرين الأطفال يقطنون بيوتا ملكا لأسرهم. وقد وصفوا حالة المسكن بأنه مسكن "كويس" أو "كويس إلى حد ما". أما فيما يتعلق بالمرافق الأساسية من كهرباء، ومياه شرب، صرف صحى، فقد كانت متوافرة بنسب مختلفة أقلها الصرف الصحى.
- فيما يتعلق بالمستوى الاجتماعى الاقتصادى لأسرة الطفل، فيتضح من خلال المؤشر الإحصائى الذى تم بناؤه لقياس هذا المستوى، أن المستوى الاقتصادى الاجتماعى لعينة الدراسة متوسط وهناك البعض منهم فى مستوى منخفض اقتصاديا واجتماعيا.
- فيما يتعلق بالحالة العملية للمهاجرين فثلاثا الأطفال فى العينة كانوا يعملون قبل قيامهم بالهجرة.
- وخرجهم إلى سوق العمل عند سن السادسة، ويرجع الخروج المبكر إلى العوامل الاقتصادية وأن الأجر الذى يتقاضونه لا يكفى احتياجاتهم.

٢ - أسباب الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المحبوبين

هناك عدد من الأسباب والدوافع المشجعة على الهجرة غير الشرعية والملاحظ أن الفئة العمرية من الأطفال المستهدفة للسفر من الفئة العمرية ٧-١٢ سنة وهى أكثر الفئات إقبالا من المستوى الاجتماعى الاقتصادى المرتفع ويليها المستوى المتوسط فالمنخفض وظهرت محافظة أسيوط مؤكدة على هذه المرحلة وظهر بشكل جلى الوجه القبلى أكثر تأكيد على هذه الفئة من الوجه البحرى.

- جاءت الأسباب الاقتصادية فى مقدمة الأسباب التى تدفع الأطفال للهجرة غير الشرعية حيث أكدت غالبية عينة الدراسة على أن فلوس بره كثير وهى بذلك تمثل عوامل جذب للسفر حتى ولو بطريقة غير مشروعة بالإضافة إلى متغيرات أخرى منها تحسين المعيشة وتوافر فرص أحسن للعمل.

- **عوامل اجتماعية:** عدم وجود رعاية للأطفال وعدم الاهتمام بهم بالإضافة إلى سوء المعاملة وكثرة المشكلات والخناقات والتسرب من التعليم وأعمل سكن لعائلي وأركب سيارة الزواج.
- **الأسباب الأسرية:** فقد ترجع إلى أن الظروف الأسرية المتدنية هي التي أجبرتهم على الهجرة وعدم القدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية والحاجة إلى المال بغرض الزواج.
- **تناقص وتدهور فرص وأوضاع العمل في الدول المصدرة وارتفاعها في الدول المستقبلية** بالإضافة إلى زيادة البطالة التي تزيد من نسب الفقر.
- **الظروف البنيوية منها:** انتشار ثقافة الهجرة غير الشرعية في القرى محل الدراسة حيث تؤثر بشكل أو بآخر على قرار اتخاذ قرار السفر وتدفع أهل القرية إلى الهجرة غير الشرعية.
- **تشجيع السياق الأسرى على الهجرة غير الشرعية** ودفن أبنائهم للسفر للتغلب على المعاش، حيث أكدت غالبية العينة أن من أسباب السفر وتحسين المعيشة وتكوين النفس. من الصعب فصل الأسباب بعضها عن بعض وهناك عوامل مساعدة على انتشار الهجرة غير الشرعية، حيث يلعب الإعلام دورا بارزا من حيث تصوير سحر البلاد الغنية وتحقيق الأحلام، بالإضافة إلى الاستقرار الأمني الذي تنعم به الدول التي تتمتع بالثروات النفطية والقاعدة المالية والسواق الحرة وتحول بعض البلدان إلى تجمع للشركات الكبرى الاقتصادية والدعاية السياحية للحياة المرفهة.
- **أما عن أسباب اختيار دولة المقصد:** اختيار الدولة غير العربية منها "فيها قرابي، فلوسها كثير، هي البلد سهلة السفر إليها، فيها فرص عمل كثير، مابتترحش الأطفال".

٣ - السفر... ظروفه وملابساته

يتعرض الأطفال غير المصحوبين خلال رحلة السفر للعديد من الانتهاكات التي تشكل مساساً بحقوق الطفل المقررة وفقاً للمواثيق الدولية والقوانين الوطنية، وفي ذلك تؤكد نتائج الدراسة على ما يلي:

- الصورة الغالبة لهجرة الأطفال غير المصحوبين يكون في جماعات وقد يصل عددها إلى ٢٥٠ طفلاً حسب إفادة بعض أفراد عينة الدراسة، وعادة ما يسافر الطفل غير المصحوب مع بعض أقرانه من البلدة التي ينتمي إليها أو من البلاد المجاورة، وقد يخوض التجربة بعض أقارب الطفل فيكون مصاحباً له في رحلة السفر، وأحياناً يصاحب الطفل غير المصحوب في بعض مراحل الرحلة السمسار أو مندوب له، وهناك حالات قليلة هجرة فردية.

- أكدت غالبية عينة الدراسة أن المركب يعد هو الوسيلة السائدة فى الهجرة غير الشرعية الجماعية للأطفال غير المصحوبين، ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها أن دول المقصد توجد فى الاتجاه الشمالى للبحر الأبيض المتوسط وأحد وسائل الوصول إليها عبور البحر المتوسط، وفى هذه الوسيلة يمكن التخفى عن أعين السلطات فى كلا الدولتين المصدر والمقصد، على الرغم من الجهود التى تبذلها السلطات المختصة على السواحل المصرية، نظراً لطول الساحل وتعدد وسائل التخفى والتهرب بالمقارنة بوسيلة الطيران فى بعض الحالات الفردية، حيث يكون الأمر أكثر صعوبة مع ما يتم اتخاذه من إجراءات فى المطارات، ومن ناحية أخرى، يضمن السفر عن طريق البحر مزيداً من العائدات للمهربين؛ حيث يتم دفع أعداد كبيرة من الأطفال المهاجرين غير المصحوبين تفوق طاقة المركب.
- أبانت عينة الدراسة عن جسامه مخاطر الهجرة غير الشرعية التى يتعرض لها الأطفال غير المصحوبين والتى قد تصل إلى حد تعريض حياتهم لخطر الموت فى كثير من الأحيان نتيجة ركوبهم مركب غير صالحة فى عرض البحر وبحمولة تفوق طاقتها ودون طعام كاف وممارسة العنف عليهم، ثم الإلقاء بهم فى البحر يتلاطمون الأمواج حتى يصلوا إلى الساحل ومنهم من لا يستطيع، فتنتهى حياته عند هذا الحد، وكذلك تنتهك كرامتهم الإنسانية؛ حيث يتم وضعهم فى أماكن تخزين الأشياء، بل فى بعض الأماكن التى تعرضهم لأخطار كبيرة على حياتهم مثل وضعهم فى ثلاجة المركب أو الشاحنة.

٤ - مخاطر الهجرة غير الشرعية

- أوضحت النتائج معرفة الأطفال غير المصحوبين بالهجرة غير الشرعية بمخاطرها؛ حيث أوضحت الغالبية العظمى منهم معرفتهم بالهجرة غير الشرعية والآثار المترتبة عليها واعتقادهم أن الهجرة غير الشرعية لأوروبا ليست سهلة.
- كما كشفت الدراسة عن تعرض الأطفال غير المصحوبين لبعض عمليات النصب - حسبما أفاد بعض أفراد عينة الدراسة - حيث تستغل بعض العصابات الإجرامية سعى هؤلاء الأطفال إلى خوض تجربة الهجرة مدفوعين بأمالهم وطموحاتهم منها، ويقوم أولئك المجرمون بالاستيلاء على أموال هؤلاء الأطفال عن طريق خداعهم هم وذويهم بزعم القيام بعملية تهريبهم إلى دولة المقصد، ثم يفاجأ أولئك الأطفال بأنهم ضحية لعملية نصب.
- على الرغم من أن الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين تجرى باستخدام طرق وأساليب غير قانونية، فإن نقل الخبرات السابقة لمن يريد السفر بالطرق نفسها، وسعى

المهربين الدائم إلى التكيف مع التدابير التي تتخذها السلطات في دول المصدر والعبور والمقصد، أدى إلى استطاعة الكثير من المهاجرين غير الشرعيين بلوغ هدفهم بالوصول إلى دولة المقصد.

- تبلورت الجهود الأمنية المصرية عن ضبط العديد من حالات الهجرة غير الشرعية، وإنقاذ الكثير من الأطفال غير المصحوبين من الغرق، ومع ذلك لا تزال مكافحة هذه الظاهرة في حاجة إلى المزيد من الجهود، والتنسيق بين الجهات المعنية.

٥ - مصادر المعلومات حول الهجرة

وحول مصادر المعلومات الخاصة بدول الهجرة أوضحت الغالبية العظمى من المبحوثين اعتمادهم على الاتصال الشخصي من خلال الأصدقاء والأقارب وانحسار دور الإعلام الرسمي والصحافة والهيئات الحكومية والسفارات مما يؤدي إلى انتشار الأفكار المغلوطة حول ظروف المعيشة والعمل والأجور في دول المقصد. وبناء على ذلك فإن معظم تيارات الهجرة إلى أوروبا ما هي إلا تيارات عائلية تنتمي في الغالب إلى تجمع من القرى والأسر التي يساعد بعضها البعض على الهجرة إلى أوروبا بكل الطرق المتاحة بغض النظر عن قانونية هذه الطرق، إلا أن نتائج المسح الميداني أوضحت أيضا أهمية سماسة السفر في تسهيل هجرة هؤلاء الشباب.

٦ - وضع الأطفال في أماكن الاحتجاز

- وقد ركزت الدراسة أيضاً على استكشاف بعض ملامح وضع الطفل في مكان الاحتجاز، ويمكن إجمال النتائج التي تم التوصل إليها في الآتي:
- جاء القبض على الطفل من قبل حرس الحدود بمجرد الوصول أو القبض على الطفل من قبل الشرطة كأبرز صور القبض على الطفل لاحتجازه، إلا أن البعض من الأطفال قد تقدم بنفسه للشرطة بعدما ضاق به الحال في بلاد مهجره، ووشى بالبعض من الأطفال زملائهم وبالتالي تم إلقاء القبض عليهم.
 - جاء الإيداع في مركز مجهز للاحتجاز في مقدمة استجابات العينة إلا أن هناك حالات كثيرة تم احتجازها بمراكز للشرطة والبعض بمدارس.
 - وعن طريقة تقسيم الأطفال بمقر الاحتجاز، برزت استجابات عدم وجود تقسيم للأطفال بمقرات الاحتجاز، وإن كانت هناك استجابات كثيرة أوردت أن التقسيم على أساس السن، والبعض الأقل أفاد بأن التقسيم كان على أساس النوع.
 - تباينت الاستجابات المتعلقة بأعداد الأطفال بمقرات الاحتجاز بين أقل من ١٠٠ طفل وهو الغالب على الاستجابات، و ١٠٠ طفل فأكثر في استجابات أخرى.

- جاء الوضع فى مركز للإيواء كابرز استجابات العينة فيما يتعلق بالتصرف مع الأطفال بالاحتجاز، إلا أن البعض قد ذكر أنه تم ترحيله إلى مصر، إلا أن عدداً قليلاً من الأطفال أفاد بهربه من مقرات الاحتجاز.
- وعن أسلوب المعاملة داخل مقرات الاحتجاز أفادت الغالبية بأن المعاملة كانت طيبة، وإن أفاد البعض بأن التعامل كان سيئاً إلى حد كبير.
- تباينت مدد الاحتجاز بين ساعات وأيام وشهور، إلا أن الغلبة كانت للحجز لأيام.
- ويلاحظ بشكل عام أن فترات الاحتجاز ليست إلا فترات يتم فيها تقديم بعض الرعاية الصحية والعناية بالطفل وتقديم الغذاء والكساء، إلا أنها من طرف خفى ليست إلا فترة يتم بها الفرز والانتخاب للأطفال لاختيار الأفضل للبقاء وترحيل الباقين، من ناحية، ومن ناحية أخرى يتم فيها جمع استدلالات كاملة حول كيفية الوصول وجمع المعلومات عن شبكات تهريب المهاجرين وطرق الهجرة لسد المنافذ المختلفة أمام تلك الشبكات.

٧ - السعى نحو السعادة عبر الهروب من الإطار الرسمى

- أظهرت النتائج أن غالبية من ينجحون فى الوصول إلى دولة المهجر من الأطفال غير المصحوبين تستقبلهم هناك جاليات من المهاجرين القدامى بشكل غير شرعى ممن قننا وضعهم، وهم إما أقارب أو معارف وبلديات، وأن نسبة من لا يستقبلهم أحد يتجاوزون ثلث المهاجرين الناجحين فى الوصول.
- إن غالبية من ينجحون فى البقاء خارج مركز الإيواء يرجع نجاحهم إلى وجود مأوى بديل يتمثل فى الإقامة لدى أقاربهم أو أن السمسار الذى تولى السفر جهز لهم مكان إقامة، أو يقيمون لدى المعارف والبلديات، وأن نسبة المطاردين الذين لم يجدوا مأوى لا تتجاوز عشر الواصلين من الأطفال.
- أثبتت النتائج أن غالبية المهاجرين الأطفال الذين نجحوا فى الوصول حتى الذين سافروا دون ارتباط مسبق بفرص عمل محددة بدول المهجر يقبلون بكثير من الأعمال الحرفية أو الأعمال التى لا تحتاج لأيدى عاملة ماهرة ولكن بمقابل مالى مرتفع نسبياً عما كان يمكنهم الحصول عليه لو بقوا فى مصر والذى قد يصل إلى ٦٥ ألف جنيهاً مصرياً وفى المتوسط خمسة آلاف جنيهاً مصرياً كل شهر.
- أوضح تحليل النتائج أن ساعات الأطفال تتجاوز فى غالبية الحالات الـ ٧ ساعات إلى أقل من ١٤ ساعة عمل، وأن هناك استغلالاً لجهد الأطفال بدول المهجر فى فيما يقارب ثلث المهاجرين من الأطفال الناجحين فى الوصول يعملون ما يجاوز الـ ١٤ ساعة عمل.

- أظهرت النتائج أن غالبية أطفال العينة قضوا مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، لأن المعاملة بدول المهجر كما يرون جيدة سواء في مكان العمل أو السكن. إلا أنهم يفضلون العودة بعد تكوين أنفسهم إلى بلادهم.
- وجد من التحليل أن هناك ندرة من الأطفال المهاجرين ممن عرض عليهم القيام بأعمال غير مشروعة سواءً كان في العمل بالدعارة أو تجارة السلاح أو غيرها من صور استغلال الأطفال في العمل غير المشروع.
- اتضحت سهولة أو يسر تحويل حالة الأطفال المهاجرين من الوضع غير الرسمي، وإكساب إقامتهم مظهراً قانونياً فقط كونهم أطفالاً، وقد أوضح ذلك ثلث الأطفال الناجحين في الوصول، بينما الثلث الآخر قام بتقديم ما يثبت كونهم ما زالوا في حدود تلك السن إلى الجهات الرسمية.

٨ - الطفل في مراكز الإيواء بين الرعاية والإساءة

ركزت الدراسة هنا على ما يحدث للأطفال المصريين المهاجرين بطرق غير شرعية في مراكز الإيواء وكيفية توفر وسائل المعيشة الضرورية مثل الاحتياجات الأساسية مأكلاً، ومشرباً، ورعاية طبية، وتعليمية ومهنية، وغيرها وإلى أي حد يقر الأطفال بممارسة الاستغلال بهم في مركز الإيواء؟، وصور الاستغلال التي تمارس على الأطفال بها، والشكوى من أمراض قبل أو أثناء التواجد بمركز الإيواء، وتوفر الكشف الطبي الدوري، وعند الضرورة عليهم، ومدى السماح للأطفال بالاتصال بأهلهم أثناء التواجد بمراكز الإيواء من حيث الفترة المسموح بها وكيفية الاتصال. وأسفرت نتائج هذا القسم من البحث عن:

- اختلفت النسب بشكل يوحى بأن هناك اختلافاً في أماكن الاحتجاز وتبايناً فيما يقدم إلى المحتجزين من مواد الإعاشة، حيث وجد أن أبناء الوجه البحرى المحتجزين يقرون بنسب عالية بتوفر تلك الخدمات، بينما نجد تلك النسب متدنية عن المحتجزين من أبناء الوجه القبلى.
- وعن مدى توفر التعليم للمحتجزين، يبين لنا النتائج أن هناك توفراً للتعليم، وعن نوعية التعليم المقدم، نجد توفراً لتعليم لغة البلد ، والتعليم المهني.
- وعن سماح القائمين بالاحتجاز بالعمل للمحتجزين أقر أبناء الأطفال، بعدم السماح لهم بالعمل، إلا أن هناك نسبة أقرت بالسماح لهم بالعمل.
- وعن نوعية العمل المسموح به للمحتجزين، فقد أظهرت النتائج السماح لمهن: السباكة، والنجارة، والعمل في طائفة المعمار.

- أظهرت النتائج إقرار عدد ٣٤ من أصل ١١٥ محتجزاً بتراوح ساعات العمل بين (أقل من ٧ ساعات إلى متوسط ٧-١٤ ساعة عمل) وبدا أن ساعات العمل أقل من ٧ ساعات هي الأقل في نسب الإقرار لدى العديد من الأبناء.
- وتبين أن فئات الدخل الأقل من ١٠٠٠ جنيه هي الأكثر في مستويات دخول المحتجزين، وتقل النسبة كلما زادت المبالغ المتحصلة والتي قد تصل في الفئة الثالثة التي تصل إلى ٩٠٠٠ جنيه شهرياً.
- يبدو من النتائج أن التصرف في الدخل تتساوى فيه نسبتا الادخار والإرسال للأهل وباقي النسب للاستخدام الشخصي، ويدل على متابعة الأهل للطفل في مراحل هجرته وأن هناك تشبيكاً مع مجموعة من المعارف في الخارج لتيسير اتصاله بهم مما يجعله يبادر بإعطاء ما تحصل عليه من العمل المسموح به لأهله.
- وحول وجود استغلال للأطفال بمراكز الإيواء فقد تباين إقرار الأطفال المحتجزين بوجوده بين أبناء الوجه القبلي بنسبة ٥٧,٩٪، حيث أقروا بوجود استغلال بصور متعددة داخل مراكز الإيواء، بينما أقر ٨٩,٦٪ من أطفال الوجه البحري من بعدم وجود تلك الأشكال من الاستغلال.
- وعن صور الاستغلال التي أقر بها الأطفال، فقد دلت النتائج على تعرض الأبناء لكل من الضرب والإهانة، والذل والإهانة، والتعذيب والعنف، والسخرة والاستعباد، والمنع من الأكل، والعمل بدون مقابل.
- ويظهر من النتائج أن الأطفال تلجأ للشكوى للمسئول عن مركز الإيواء بنسبة أكبر يليه الضابط المسئول عن المركز، أي ما مجموعه ٧٤٪، وعندما تسد أمامه القنوات فإنه يلجأ لأحد رجال حقوق الطفل، أو أحد الزائرين، أو يفضل عدم الذهاب لأحد.
- أما عن الاستجابة لتلك الشكاوى فيبدو أن الاستجابة الأكبر للشكوى كانت للمعاملة الأسوأ والضرب والإهانة، تليها التجاهل وعدم عمل شئ للشكوى، ثم حاول يخرجهم من الإيواء مع عمل تصريح بالإقامة ثم تأتي استجابات الذهاب للمدير، عدم الذهاب للشكوى، والمعاملة الحسنة والتي تم الترحيل على أثرها، وكلها بنسبة واحدة. والنتيجة منطقية بدرجة كبيرة؛ حيث إن الشكوى كانت في معظمها لنفس الأفراد المتحكمين في مركز الإيواء.
- وحول التدريب على المهن والحرف بمركز الإيواء فقد أوضحت النتائج أن هناك سماحاً للمحتجزين بالتدريب على بعض المهن بنسب كبيرة.
- ومن حيث طبيعة المهن التي تم التدريب عليها فقد تمثلت في الفئات التالية: الخدمة، أعمال المعمار [مخارة، بناء، نجارة، أسقف معلقة، وغيرها] تليها أعمال المطاعم والبيتزا

والمكرونة، ثم أعمال السياحة والفندقة، فأعمال الطباعة، والميكانيكا، ثم تأتي أعمال التجارة.

- ومن حيث ساعات العمل المسموح بها أظهرت النتائج أنها قد تصل لعدد ست ساعات، وتليها لسبع ساعات عمل، ثم تليها ثمان ساعات عمل، وتأتي أقل النسب لعدد الساعات ١٤ ساعة. وأقر بها طفل واحد، والأمر الواضح هنا قلة أعداد المسموح لهم بالعمل إذ بلغت ٣٤ طفلاً.
- وبشأن شكوى الأطفال من أمراض قبل دخولهم مركز الإيواء، تبين لنا النتائج أن الأطفال أقرروا بنسب غالبية أنهم لم يعانون من أمراض قبل دخول مركز الإيواء.
- أما بشأن الشكوى من أمراض معينة بعد دخولهم مراكز الإيواء، فقد أوضحت لنا النتائج إقرار الغالبية من المحتجزين بعدم معاناتهم من أمراض بعد دخولهم الإيواء.
- وعن وجود طبيب للكشف الطبى على الأطفال داخل مراكز الإيواء أوضحت النتائج أن هناك اتفاقاً بين الأطفال على وجود طبيب يكشف عن الأطفال.
- وأظهرت النتائج أن السماح بالاتصال بالأهل مكفول بدرجة كبيرة، وعن فترات الاتصال بالأهل أوضحت النتائج إقرار الأطفال بوجود فترات متقاربة للاتصال بالأهل تراوحت بين فترات أقل من سبعة أيام، و فترات من سبعة أيام لأقل من أربعة عشرة يوماً.
- وتشير النتائج إلى أن الوسيلة الأكثر اتصالاً كانت وسيلة الاتصال التليفونى، وتأتي الوسيلة الثانية عن طريق الإنترنت بنسب أقل، وفى النهاية بنسب قليلة جداً تأتي وسيلة التراسل بالخطابات عبر أحد المعارف.

٩ - الترحيل وتقييم التجربة

فيما سبق تعرضنا لتقييم تجربة الهجرة غير الشرعية للأطفال المصريين وكانت أهم النتائج التى ظهرت لنا من تقييمهم لتجربتهم:

- ٦٨٪ من العينة البالغ عددها (٤٤ طفلاً) لم يتجاوزوا مدة الاحتجاز البالغة ٤٥ يوماً، وأن من قال بزيادة مدة الإيواء عن تلك الفترة لم يزيدوا على ١٤ طفلاً بنسبة ٣٢٪ من العينة، وأقصى مدة ذكرت من طفل واحد وبلغت خمسة أشهر ونصف الشهر. وبالنظر للشكل يتضح لنا أن أكبر مدة كانت الشهور بنسبة ٣٩٪ تليها الأسابيع بنسبة ٣٨٪، ثم الأيام وبلغت ٢٣٪.
- أن الوسيلة الأكثر استخداماً فى الترحيل كانت الطائرات بحكم التواجد فى أوروبا وقت الاحتجاز، إلا أنها لا تخلوا من استخدام المراكب فى مرات قليلة، وعن طريق الصليب

- الأحمر ولم تبين وسيلة الانتقال أو التواصل مع الحكومة المصرية بممثليها القناصل وغيرهم فى بلدان المهجر.
- أن النواتج الإيجابية التى رآها الأطفال فى تجربتهم لها الغلبة حسب المتغيرات، فقد حظوا بتكوين مبالغ مالية، تليها المرور بخبرات جديدة، مع نسب قليلة للجوانب السلبية المتمثلة فى محاصرة الديون.
 - أن غالبية أبناء الوجه البحرى يرفضون إعادة التجربة مرة أخرى مقابل ٣٦,٣٪ يرغبون فى تكرار التجربة نفسها، فى حين نجد أن ٨٣,٨٪ من أبناء الوجه القبلى أكدوا رغبتهم فى تكرار التجربة، مقابل ١٦,٢٪ لا يرغبون فى تكرار التجربة نفسها.
 - هناك إصرار كبير لمحاولة التجربة نفسها مرة أخرى مما يقرب من ٥٠٪ من عينة الأطفال المدروسة، سواء كان التبرير المقدم يقوم على تفضيل أسلوب الحياة فى الغرب أو اليأس من إيجاد طرق بديلة للسفر فى بلادهم، وإمكانية جمع أموال بطريقة سريعة، حتى ولو كانت شاقة، ترجح الاتجاه القائل بالرغبة فى إعادة التجربة مرة أخرى، فضلا عن الضغوط التى يجدونها فىمن حولهم، وما يجدونه من سخرية وشعور بالدونية إذا لم يقدموا على المخاطرة لاقتناص فرص الثراء والمكانة فى مجتمعه.
 - تمثلت أسباب عدم الرغبة فى تكرار التجربة فى عدم ملاءمة ظروفهم الصحية، أو لاستقرار الطفل فى بيئته، أو لمن استطاع الحصول على إقامة شرعية فى الخارج وهو نوع من الاستقرار أيضاً، سواء بالداخل أو الخارج أى وفقوا أوضاعهم داخلياً وخارجياً.
 - ومن حيث المعرفة بوجود قوانين تمنع السفر بطريق غير رسمى، أقر الأطفال بمعرفتهم بوجود قوانين تمنع السفر بطريق غير رسمى.
 - تمثلت وسائل المعرفة للقوانين فى التجربة الشخصية، ووسائل الإعلام، والمعرفة من الأصدقاء والأقارب، وكانت القراءة العامة أقل مصادر المعرفة التى اعتمد عليها الأبناء المهاجرون.
 - هناك دعوة صريحة للسفر بالطرق غير الشرعية، والدعوة للتجريب والصبر والتخطيط الجيد لتلافى المخاطر فى نصائح المهاجرين الأطفال لغيرهم خاصة من أبناء الوجه القبلى.

١٠ - أدوار الجهات وإستراتيجية المواجهة

قد كشفت النتائج عن الآتى:

- جاءت الدولة التى لا توفر للطفل الحياة ولا الشغل كأبرز استجابات الأطفال فى اختيار الغالبية، لكن البعض من الأطفال قد أقر بمسئوليته عن السفر بهذه الطريقة لرغبته فى الحياة الأفضل، وذكر البعض أن الأهل هم المسئولون عن سفره بهذه الطريقة.
- أنكرت غالبية العينة وجود اتصالات من قبل الحكومة عقب عودتهم من رحلة السفر، فى حين أقرت قلة من الأطفال بوجود اتصال من موظف حكومي عقب العودة.
- وفى سبيل معرفة من قام بالاتصال بتلك القلة من الأطفال من المسئولين الحكوميين، جاءت الاستجابات لتكشف عن أن قسم الشرطة يأتى فى نصف استجابات من قالوا بالاتصال، فى حين ظهرت بعض الجهات على استحياء وهى: حد من الصحة، حد من بتوع التأمينات والشئون الاجتماعية، حد من وزارة الخارجية، حد من جمعية أهلية.
- برزت عدة مطالب للأطفال لكى لا يكرروا السفر بهذه الطريقة، جاء على رأسها إيجاد فرص عمل، دخل كويس، وطالب البعض بتسهيل الهجرة الشرعية، وذكر البعض مطلب أن يكون عندى بيت، والبعض طلب إنى أقدر أتجوز، إلا إن نسبة من الأطفال ذكرت مطلب، إنى أحس إنى إنسان.

وهذه المطالب تكشف بما لا يدع مجالاً للشك أن مواجهة الهجرة غير المشروعة للأطفال إنما تكون من خلال برامج تنموية حقيقية تلبى احتياجات الأطفال فى المستقبل المأمول من خلال برامج تعليم عصرى يكشف عما يمتلكه الطفل المصرى من تميز وتستثمره فى سبيل تطوير الحياة فى مصر وإعداد الأجيال الجديدة لتحمل مسئولياتها فى وطن ينتمون إليه، بدلا من سد منافذ الأمل أمامهم، وهو الأمر الذى دفعهم للهروب بهذه الطريقة المهلكة.

ولا يتأتى كل ذلك إلا من خلال التخلص من الفساد الجاثم على الوطن منذ عقود وإعادة النظر فى كثير من المؤسسات والكوادر والبرامج والنظم والتشريعات، للانطلاق الجديدة للوطن بمشروع قومى لإعادة بناء الوطن وفق معايير علمية.

- وأخيرا عند سؤال الأطفال عن الجهات التى يمكن أن تلعب دورا فى التعامل مع المشكلة بصورة ناجحة، عكست الاستجابات وعيا كبيرا لغالبية الأطفال بالعينة من خلال أفادتهم بأن القضية تتطلب تضافر عدة جهات مجتمعة، فى حين ذكر البعض منهم جهات بعينها، وهى الشرطة والمحليات والشئون الاجتماعية والقوى العاملة والخارجية.
- فى حين ذكر البعض أنه لا دور لأية جهة فى مواجهة المشكلة، وهى رؤية مؤداها أن المشكلة أكثر تعقيدا من أن يتم حلها من خلال بذل أية جهود.

خامساً: التوصيات

- ضرورة عقد اتفاقيات عمل ثنائية بين الدول المصدرة للعمالة، وتلك التي تحتاج لعمالة موسمية، وفقاً لقانون العرض والطلب في سوق العمل الدولي، وتوافر أطر إنسانية آمنة ومنظمة لهجرة تلبى الاحتياجات، وتحقق أعلى مستويات الفائدة من الهجرة، لكل من الدول المرسله والدول المستقبلة.
- ضرورة تطبيق برامج التنمية، التي تحقق فرص العمل وفرص كسب العيش والرزق، في الدول المرسله للمهاجرين.
- ضرورة إجراء البحوث والدراسات فيما يتعلق بجعل الهجرة عنصراً أساسياً في الخطط الإستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة، والهادفة إلى الحد من الفقر وتوفير فرص العمل. ويمكن الاستفادة من الشراكة الحقيقية بين الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، عند صياغة سياسات وبرامج الهجرة، مع ضرورة تعزيز القدرات الحكومية لمواجهة المشكلات المترتبة على الهجرة، وخاصة الهجرة غير المشروعة.
- ينبغي ألا تمنع الإجراءات المتخذة للحد من الهجرة غير الشرعية، اللاجئين من الوصول إلى الدولة، التي يرغبون في اللجوء إليها. وهنا يلزم الفصل بين حالات اللجوء وحالات الهجرة غير المشروعة؛ لأن إعادة اللاجئين قسراً إلى بلدانهم، على أنهم مهاجرون غير شرعيين سيعرض حرياتهم للانتهاك وحياتهم للخطر. وتنص مبادئ وقوانين اللجوء السياسى على ضرورة حماية اللاجئين، عند وجود أسباب وجيهة تجعلهم يخشون الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنس، أو انتمائهم إلى فئة اجتماعية معينة، أو اعتناقهم رأياً سياسياً مختلفاً.